تمكين
Tamkeen

2026

الخطة **السنوية**

إخلاء مسؤولية

تـم إعداد هـذا التقرير من قبـل صندوق العمـل (تمكين) باسـتخدام مصـادر يعتقد أنها موثوقـة ودقيقة، ولا يقـدم الصندوق أي تعهـدات أو ضمانات من أي نوع سـواء كانت صريحـة أو ضمنيـة وذلـك فيمـا يتعلق بدقـة، أو صلاحية، أو موثوقيـة أو اسـتيفاء أية معلومـات أو بيانـات تم الإشـارة إليها في هـذا التقرير.

يخلـي صنـدوق العمـل مسـؤوليته عـن عـدم الدقـة أو الخطـأ أو الإهمـال الـذي من الممكـن أن يحتويـه التقريـر، بالإضافـة إلى إخلاء مسـؤوليته عـن أي خسـارة أو ضرر أو تعويض أو نفقات تنشـأ بشـكل مباشر أو غير مباشـر، أو خسـارة تبعية أو خاصة يتكبدها أي شـخص من شـأنه أن يسـتخدم أو يعتمـد محتويات التقريـر إذا كانت ناتجـة عن عدم الدقـة أو الخطـأ أو الإهمـال أو تحريف فـي المحتـويات أو غير ذلك

مجلس الإدارة

في أكتوبر 2023، أصدر صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، المرسوم رقم (94) لسنة 2023، بإعادة تشكيل مجلس إدارة صندوق العمل (تمكين). ويترأس المجلس صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان بن حمد آل خليفة، وزير ديوان رئيس مجلس الوزراء.

يُعدّ مجلس الإدارة أعلى سلطة تتولى الإشراف على شؤون الصندوق، واعتماد السياسات التي يعمل بموجبها، ومتابعة تنفيذها، وضمان عمل الصندوق بما يتوافق مع القوانين والأنظمة والقرارات ذات الصلة. كما يعتمد مجلس الإدارة الخطة السنوية والمالية للصندوق، ويستعرض التقارير المقدمة من الرئيس التنفيذي، إلى جانب اعتماد الخطة العامة لاستثمار أموال الصندوق، ومجالات استخدامها.

سمو الشيخ عيسى بن سلمان بن حمد آل خليفة
رئيس مجلس الإدارة

01 سعادة السيد حمد بن فيصل المالكي
عضو
وزير شؤون مجلس الوزراء

02 سعادة السيدة نور بنت علي الخليف
عضو
وزيرة التنمية المستدامة

03 السيد وليد إبراهيم كانو
عضو
ممثل عن غرفة تجارة وصناعة البحرين

04 السيد باسم محمد الساعي
عضو
ممثل عن غرفة تجارة وصناعة البحرين

05 السيد محمد فاروق المؤيد
عضو
ممثل عن غرفة تجارة وصناعة البحرين

06 الدكتور يوسف يعقوب الماص
عضو
ممثل عن القطاع المصرفي

07 السيد يعقوب يوسف محمد
عضو
ممثل الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين

08 السيد حسن عبدالله الحلواجي
عضو
ممثل الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين

المحتويات

05 — ملخص عام 2025

07 — الكلمة الافتتاحية

09 — الوضع الاقتصادي
نظرة عامة على الاقتصاد
نظرة عامة على سوق العمل

12 — عشرون عامًا من التمكين

15 — إنجازاتنا في عام 2025
تعزيز البرامج والسياسات
تعزيز الامتثال والرقابة
تعزيز الخدمات الرقمية
صياغة السياسات الداعمة وتحليل رؤى السوق

20 — أثرنا في عام 2025
لمحة عن عام 2025
فرص الداخلين إلى سوق العمل
فرص التطور المهاري والوظيفي
فرص تطوير المؤسسات

25 — الأثر المستقبلي: إستراتيجية صندوق العمل (تمكين) 2026 – 2030
دعم موجّه لتحقيق أثر مستدام
الأولويات الإستراتيجية ومحاور البرامج الجديدة
نموذج العرض والطلب لسوق العمل

29 — التوجهات لعام 2026
الأولويات الإستراتيجية لعام 2026
القطاعات والمجالات ذات التركيز لعام 2026
الإطار الإستراتيجي

33 — الوضع المالي
ميزانية عام 2026

01

ملخص عام

2025

ملخص عام 2025

بتوجيهات سامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، وبإشراف صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله ، وبقيادة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان بن حمد آل خليفة، وزير ديوان رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس إدارة صندوق العمل، وبدعم من أعضاء مجلس الإدارة، حقق صندوق العمل (تمكين) إنجازات ملموسة خلال العام 2025

يفخر الصندوق بتوفير أكثر من 44,300 فرصة للتوظيف والتطور الوظيفي للكوادر البحرينية في مؤسسات القطاع الخاص. ويتضمن ذلك دعم أكثر من 20,800 فرصة للبحرينيين من خلال برامج تُسهم في إدماجهم في سوق العمل، إلى جانب دعم أكثر من 23,500 فرصة للبحرينيين عبر برامج تهدف إلى رفع مهاراتهم وتعزيز تطورهم الوظيفي، إضافة إلى دعم أكثر من 8,600 طلب مقدّم من المؤسسات من خلال برامج لتعزيز النمو والإنتاجية.

ويعود نجاح الصندوق إلى استمراره في توجيه برامج الدعم لتحقيق أهداف الصندوق الإستراتيجية الأساسية، والتي تشمل توفير فرص عمل نوعية، واستحداث قنوات جديدة للتوظيف بالشراكة مع القطاع الخاص، وتدريب وتأهيل الكفاءات الوطنية بما يعزز تطورها الوظيفي. وتُعد هذه الجهود جزءًا لا يتجزأ من التزام الصندوق بدعم النمو الاقتصادي المستدام في مملكة البحرين وتنفيذ الخطط التنموية الوطنية.

وعلى الصعيد الداخلي، منح صندوق العمل الأولوية لتطوير وإعادة برمجة عملياته لتعزيز التميز المؤسسي، من خلال توظيف الابتكار والتحول الرقمي.

ولضمان كفاءة الدعم، قام الصندوق بتطوير وتنفيذ خطة شاملة لتعزيز مبدأ المسؤولية المشتركة في حماية المال العام. وشمل ذلك تكثيف جهود الرقابة، وتعزيز التعاون مع الجهات ذات الصلة، وتطوير إطار تقييم قائم على المخاطر، إلى جانب تحديث إطار لاعتماد برامج التدريب.

ويقدّم التقرير السنوي نظرة عامة على خطة الصندوق لعام 2026، مسلطًا الضوء على مجالات التركيز للعام الحالي، بما في ذلك إستراتيجية صندوق العمل للأعوام 2026–2030. ويبدأ التقرير باستعراض إنجازات الصندوق خلال العشرين عامًا الماضية، وتحليل رؤى واتجاهات الاقتصاد وسوق العمل، إلى جانب استعراض أثر الصندوق وأبرز منجزاته المؤسسية خلال عام 2025. ويختتم التقرير بتحديد التوجهات الإستراتيجية للصندوق للعام 2026.

02

الكلمة الافتتاحية

الكلمة الافتتاحية

بالتوجيهات السامية من لدن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه لرفع وتيرة إدماج البحرينيين في سوق العمل، وبدعم من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، وتحت قيادة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان بن حمد آل خليفة، وزير ديوان رئيس مجلس الوزراء، رئيس مجلس إدارة الصندوق، وبالتعاون الوثيق مع أعضاء مجلس الإدارة الموقرين، شكّل عام 2025 محطة إنجاز مهمة لصندوق العمل (تمكين)، حيث أسهم في توفير أكثر من 52,900 فرصة شملت مجالات التوظيف والتطور الوظيفي وتطوير المؤسسات. وقد أسهمت هذه النتائج في دعم الكفاءات الوطنية والقطاع الخاص الذي يقود مسيرة التقدم الاقتصادي في مملكة البحرين.

وتزامناً مع اقترابنا من الذكرى العشرين لإنشاء الصندوق في 2026، نستعرض شراكتنا الممتدة مع القطاع الخاص والدور المحوري الذي نؤديه في دعم التنمية الاقتصادية الوطنية. فمنذ التأسيس، عمل الصندوق على مساعدة القطاع الخاص على النمو والمنافسة، مع تمكين الكوادر البحرينية من التطور والتقدم في القطاع الخاص، وقد أسهم تطور الصندوق كجهة عامة فاعّلة ضمن فريق البحرين في ترسيخ الثقة مع شركائنا، وتعزيز مكانة الصندوق كشريك فاعّل في التنمية.

في عام 2025، وسّعنا نطاق جهودنا للاستجابة للمتغيرات الاقتصادية من خلال مبادرات نوعية، من بينها برنامج التمكين الرقمي، وحزمة التدريب على مهارات الذكاء الاصطناعي لتأهيل 50,000 بحريني بحلول عام 2030، إلى جانب تعزيز الدعم المقدم لذوي الهمم ضمن البرنامج الوطني للتوظيف، بالإضافة إلى إطلاق حلول متقدمة ومدعومة بالذكاء الاصطناعي تسهم في تسريع إجراءات الدفع للعملاء.

ويمثل عام 2026 مرحلة جديدة لصندوق العمل من خلال الإستراتيجية الجديدة للفترة 2026–2030، والتي تم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة في يناير 2026، وتم إعدادها بمشاركة فاعّلة من القطاع الخاص والشركاء من فريق البحرين، والمستفيدين من برامج الصندوق. وترتكز هذه الإستراتيجية على النجاحات السابقة، مع توجيه الجهود نحو المجالات ذات الأثر الأكبر في دعم نمو الاقتصاد الوطني، إلى جانب ترسيخ الهدف الإستراتيجي للصندوق في تعزيز دور القطاع الخاص كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي، وتطوير كفاءات بحرينية عالية التنافسية.

ويهدف الصندوق من خلال هذا التوجه إلى التركيز على المجالات التي تحقق أثرًا فعالًا وملموسًا وقابلًا للقياس في القطاع الخاص على النمو المستدام بالإضافة إلى المواصلة في رفع تنافسية الكوادر الوطنية العاملة ودعم نمو المؤسسات. كما سيدعم هذا التوجه هيكل برامج مُحدَّث قائم على الركائز والمبادرات الجديدة القادرة على مواكبة التغيرات الاقتصادية.

مهمة الصندوق في العام المقبل واضحة ومحددة: وهي توجيه جهودنا نحو المجالات التي تحقق قيمة أكبر، وتوفير دعم فعّال عبر مختلف المراحل التنموية للبحرينيين والمؤسسات، وتعكس الأولويات الواردة في هذه الخطة السنوية هذا الالتزام، وتجسد طموحنا المشترك لتحقيق نتائج ملموسة تسهم في تعزيز مسار التنمية الوطنية.

ونتطلع إلى عام مليء بالعمل كفريق واحد مع القطاع الخاص والكفاءات البحرينية، بما يدعم النمو والازدهار.

مها عبدالحميد مفيز
الرئيس التنفيذي

03

الوضع
الاقتصادي

نظرة عامة على الاقتصاد

التوقعات العالمية

- **يشـهد الاقتصاد العالمي نموا مستقرا وفقًا لتحديثات تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن صندوق النقد الدولي لشهر أكتوبر 2025، وبحسب التوقعات أن يصل النمو إلى 3.2% في عام 2025 قبل أن يتراجع نسبيًا إلى 3.1% في عام 2026.** كما من المتوقع أن يزداد النمو في منطقة الشرق الأوسط من 2.1% في عام 2024 إلى 3.5% في عام 2025، على أن يصل إلى 3.7% في العام 2026 مع تلاشـي آثار قيود إنتاج النفط والشـحن، وفي المقابل ستُحافظ الاقتصادات المتقدمة على نموها بنسـبة 1.6% في العامين 2025 و 2026 وبعود ذلك إلى حالة عدم اليقين على صعيد السياسات، بالإضافة إلى التوترات التجارية، وضغوط سوق العمل.
- وفي الوقت ذاته، تشـهد السياسة النقدية العالمية تحولاً بعيدًا عن التقييد الحاد، **حيث تتجه العديد من البنوك المركزية نحو مواقف أكثر حيادًا أو تيسيرًا** لدعم الطلب الكلي واستقرار أسواق العمل، مع تراجع معدلات التضخم تدريجيًا.

الناتج المحلي الإجمالي لمملكة البحرين

- **سجل الناتج المحلي الإجمالي لمملكة البحرين نموًا بنسبة 4.0% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2025،** ويعود هذا النمو بشكل رئيسي إلى ارتفاع أداء الأنشطة غير النفطية، مما يعكس جهود المملكة المتواصلة لتعزيز هذه الأنشطة وإبراز التنوع الاقتصادي.
- **واستمرت الأنشطة غير النفطية في دفع النمو الاقتصادي بنسبة 3.1% على أساس سنوي خلال الربع الثالث من عام 2025، مشكلاً نسـبة مساهمة 85% من الناتج المحلي الإجمالي.** ولا زالت الأنشـطة المالية وأنشطة التأمين أكبر قطاع مُساهم بنسبة 17.8%، يليها قطاع الصناعة التحويلية بنسبة 16.1% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.
- **فيما شـهدت الاستثمارات الوافدة زيادة بنسبة 5.8% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2025،** حيثُ سجل نشاط الصناعة التحويلية أعلى معدل نمو من حيثُ المساهمة في هذه الاستثمارات بنسبة بلغت 82% على أساس سنوي.
- **كما سـجلت القيمة الإجمالية لصادرات البحرين نموًا بنسـبة 7.1% على أسـاس سـنوي في الربع الثالث من عـام 2025،** ويُعزى هذا الارتفاع إلى نمو الصادرات غير النفطية بنسبة 9.3% على أساس سنوي، كما شهدت الصادرات الوطنية المنشأ ارتفاعًا بنسبة 11.6%.

المصدر: التقرير الاقتصادي لمملكة البحرين للربع الثالث 2025- وزارة المالية والاقتصاد الوطني

القطاعات الأسرع نموا

- **شـهد قطاع الأنشـطة العقارية أعلى نمو عبر مختلف القطاعات بنسـبة 5.4% على أساس سـنوي خلال الربع الثالث من عام 2025 وسـط ارتفاع عدد الصفقات في السـوق وزيادة الطلب الاسـتثماري.** وارتفعت القيمة الإجمالية للصفقات العقارية بنسـبة 2.2% على أساس سنوي، فيما سجلت المعاملات التجارية ارتفاعًا بنسبة 17.7%، والذي يشير إلى تحسّن ثقة المشترين واستقرار السوق العقاري.
- **كما توسّعت الأنشطة المالية وأنشطة التأمين لتحتل المرتبة الثانية من القطاعات الأسرع نموًا بنسبة 5.0% خلال الربع الثالث من عام 2025 على أساس سنوي، مدفوعة بارتفاع أصول القطاع المصرفي ونمو المعاملات المصرفية.** وارتفعت القيمة الإجمالية للمعاملات عبر نظام التحويل الإلكتروني للأموال (EFTS) بنسبة 16.3٪ على أساس سنوي، مما يعكس متانة وقوة القطاع المالي.
- **وحقق قطاع التعليم ثالث أعلى معدل نمو سـنوي، مسجلاً توسعًا بنسبة 4.8% على أساس سـنوي،** مقارنة بنسبة النمو خلال الربع الثالث من عام 2024 التي بلغت 2.6% على أساس سنوي.
- **فيما سجل نشاط النقل والتخزين نموًا سنويًا بنسبة 4.4% في الربع الثالث من عام 2025، مدعومًا بزيادة حركة نقل الركاب والبضائع.**
- **وارتفع عدد الركاب عبر المنافذ البرية بنسـبة 2.0%، بينما زاد عدد الركاب عبر المطار بنسـبة 5.1%.** وفيما يتعلق بمؤشرات نقل البضائع، ارتفع عدد رحلات الشحن الجوي بنسبة 6.9% على أساس سنوي.

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2025

النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي (%، توقعات 2024 – 2026)

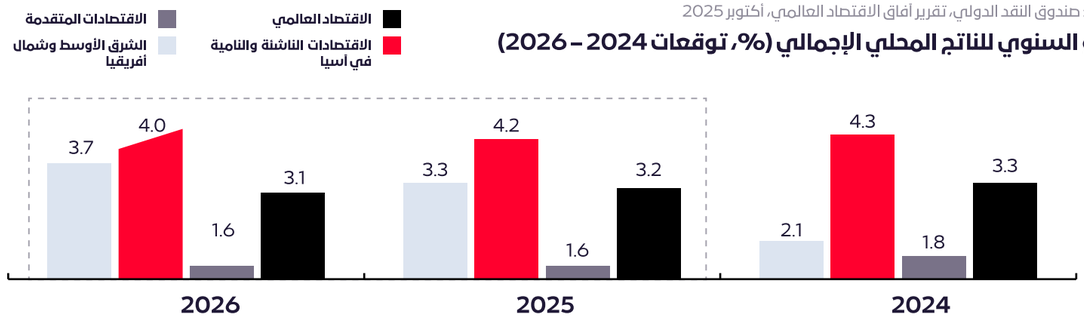

بيانات أولية المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، الحسابات الوطنية، الربع الثالث 2025

نمو الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي (مليون دينار بحريني، الربع الأول 2022 – الربع الثالث 2025)

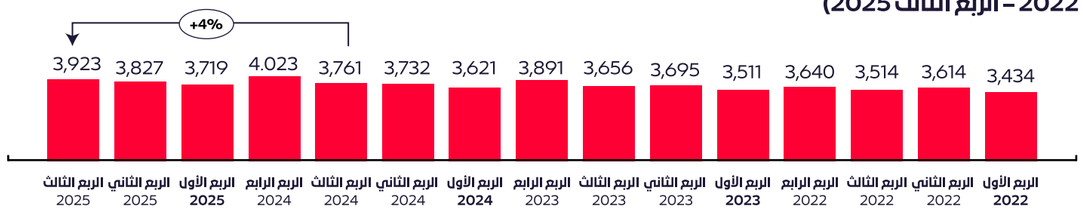

بيانات أولية المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، الحسابات الوطنية، الربع الثالث 2025
تم تصنيف البيانات المستخرجة من الحسابات الوطنية وفقا للتصنيف الدولي للأنشطة الاقتصادية (ISIC 4)

الناتـج المحلي الإجمالي الحقيقي حسـب القطاع (%، الربع الثالث 2025)

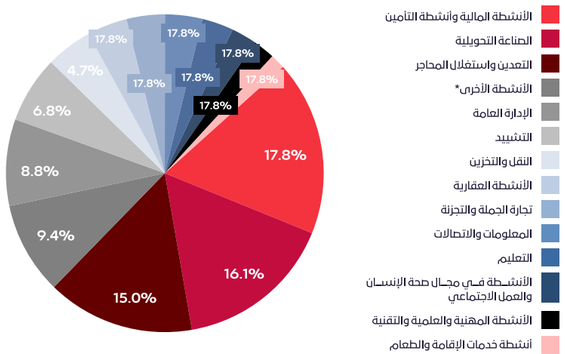

*أخرى: تشـمل الزراعة، وإمدادات الكهرباء، وإمدادات المياه، وأنشـطة الخدمات الأخرى، وأنشـطة الأسـر والفنون والترفيه

بيانات أولية المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، الحسابات الوطنية، الربع الثالث 2025
تم تصنيف البيانات المستخرجة من الحسابات الوطنية وفقا للتصنيف الدولي للأنشطة الاقتصادية (ISIC 4)
تم استبعاد نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي

النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع (%، الربع الثالث 2025)

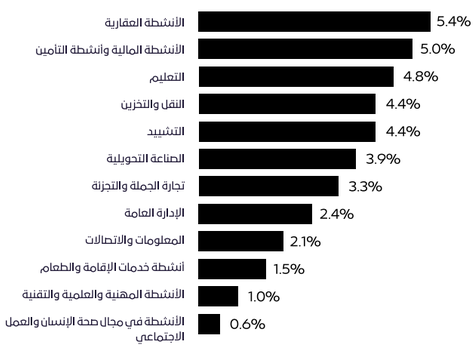

النسبة المئوية للتغيير: على أساس سنوي، الربع الثالث 2025 مقابل الربع الثالث 2024

نظرة عامة على سوق العمل

اتجاهات التوظيف

- تزامنًا مع استمرار النمو الاقتصادي، **توسّع التوظيف في القطاع الخاص في مملكة البحرين خلال الربع الثالث من عام 2025**، مسجلاً نمو بنسبة 2.9% على أساس سنوي، ليصل إجمالي عدد الموظفين 578,826 موظف.
- **يواصل القطاع الخاص أداءه كمحرك رئيس في التوظيف الوطني**، حيثُ شكل البحرينيون ثلثي العاملين في القطاع الخاص بإجمالي وقدره 105,503 موظف خلال الربع الثالث من عام 2025، محققا نمو سنوي بنسبة 2.4 % على أساس سنوي، والذي يؤكد مواصلة دوره الفاعل في توظيف المواهب الوطنية.
- بلغت نسبة مشاركة المرأة البحرينية في القطاع الخاص 36.3% حتى الربع الثالث من عام 2025. حيثُ **ازداد عدد البحرينيات العاملات في القطاع الخاص بنسبة 6.3%** خلال العامين الماضيين، ليعكس التقدم المتواصل في تعزيز شمولية القوى العاملة في سوق العمل.
- **ولا زال الشباب البحريني يمثل الشريحة الأهم من القوى العاملة المحلية**، حيثُ شكّل الشباب دون سن 29 عاما نسبة 34 % من البحرينيين العاملين في القطاع الخاص حتى الربع الثالث من عام 2025، بإجمالي 35,350 موظفًا.

شهد سوق العمل تقدمًا إيجابيًا ملحوظًا في العام 2025، مدعومًا بالنمو الاقتصادي المستمر والتوسع في فرص العمل. حيثُ واصل القطاع الخاص دور أساسي في توظيف البحرينيين وتعزيز مشاركة المرأة البحرينية، مما يؤكد أهميته كمصدر رئيسي للتوظيف في المستقبل. كما شكلت برامج التطور المهاري والوظيفي المدعومة من صندوق العمل دورًا محوريًا في تعزيز الداخلين الجدد البحرينيين إلى سوق العمل، وتمكين الفئات الرئيسية، بما في ذلك الإناث والشباب.

ديناميكية الأجور في سوق العمل

- بالتزامن مع زيادة معدلات التوظيف، **بلغ متوسط أجور البحرينيين العاملين في القطاع الخاص 892 دينار بحريني خلال الربع الثالث من عام 2025.**
- **وتعكس هذه الزيادة نموًا بنسبة 4.1% على أساس سنوي في متوسط أجور البحرينيين العاملين في القطاع الخاص خلال الربع الثالث من عام 2025**، حيث ارتفع متوسط أجور الإناث بنسبة 4.9 % في الفترة من الربع الرابع من عام 2024 حتى الربع الثالث من عام 2025 مقابل 4.7 % للذكور البحرينيين، ممثلة فجوة قدرها 0.2 %.
- **كما أسهم ارتفاع الأجور في تحسين جودة الوظائف للبحرينيين**، حيثُ يشير توزيع الموظفين البحرينيين بحسب مستوى الأجر زيادة بنسبة 6.3 % للفئة التي تتقاضى 600 دينار بحريني أو أكثر شهريا للفترة بين الربع الرابع من عام 2024 حتى الربع الثالث من عام 2025، وفي المقابل شهد عدد العاملين الذين يتقاضون 399 دينار بحريني أو أقل شهريًا انخفاضًا بنسبة 4.7% خلال نفس الفترة.

واصلت أجور القطاع الخاص مسارها التصاعدي، مسجلة نموًا ملحوظًا مقابل التوظيف خلال الربع الثالث من عام 2025، وتظهر الزيادة في الأجور تحسنا في جودة الوظائف التي يشغلها البحرينيون، مع الزيادة في شغل الوظائف النوعية ذات المهارات العالية والأجور المرتفعة. كما أسهمت برامج الصندوق في دعم ذلك بما فيها برنامج زيادة الأجور، ورفع المهارات والبرنامج الوطني للتوظيف في تعزيز نمو أجور البحرينيين في القطاع الخاص.

تغيرات سوق العمل

- تُسهم **جهود التنويع الاقتصادي في دفع نمو عدد من القطاعات الاقتصادية** في مملكة البحرين ، منها قطاع المعلومات والاتصالات، والأنشطة المهنية والعلمية والتقنية، وقطاع النقل والتخزين. ومن المتوقع أن يقود هذا النمو إلى تغيرات في ديناميكيات التوظيف وخلق فرص عمل جديدة، **مع الحاجة إلى مهارات تقنية ومهنية متخصصة** لتلبية متطلبات هذه الفرص.

سيكون الاستثمار في التدريب التقني والمهني محوريًا لتلبية الاحتياجات المهارية الناشئة في سوق العمل. مع التركيز على برامج التدريب المتخصصة وتطوير المهارات الرقمية، بما يمكن الاستفادة من الفرص الناتجة عن التطورات التكنولوجية واحتياجات القطاعات الاقتصادية.

المصدر: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، التقرير الإحصائي، الربع الثالث 2019 – الربع الثالث 2025

النمو السنوي للتوظيف في القطاع الخاص
(%، الربع الثالث من 2019 – الربع الثالث من 2025)

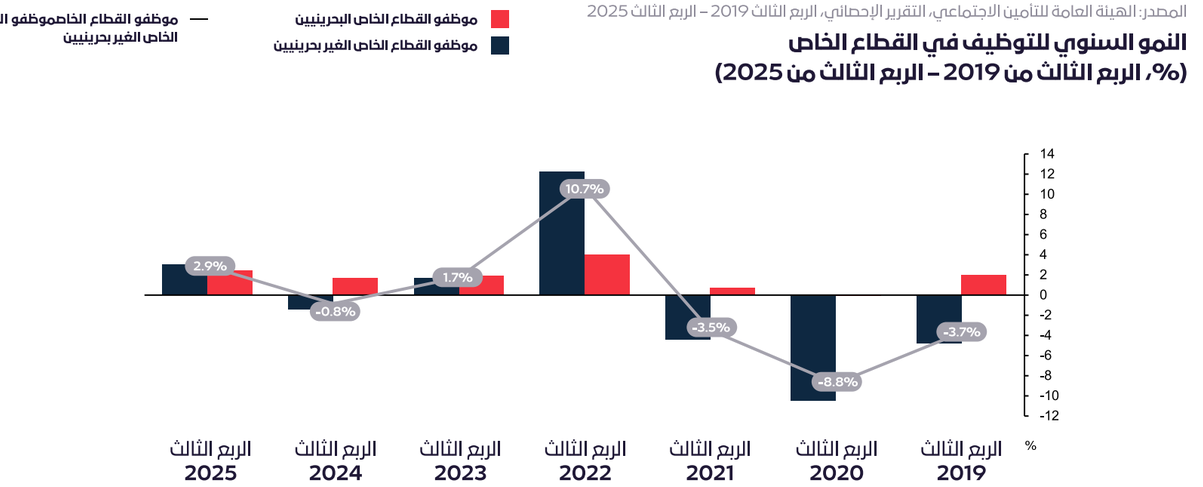

المصدر: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، التقرير الإحصائي، الربع الثالث 2019 – الربع الثالث 2025

النمو السنوي لأجور البحرينيين في القطاع الخاص
(دينار بحريني/ %، الربع الثالث 2019 – الربع الثالث 2025)

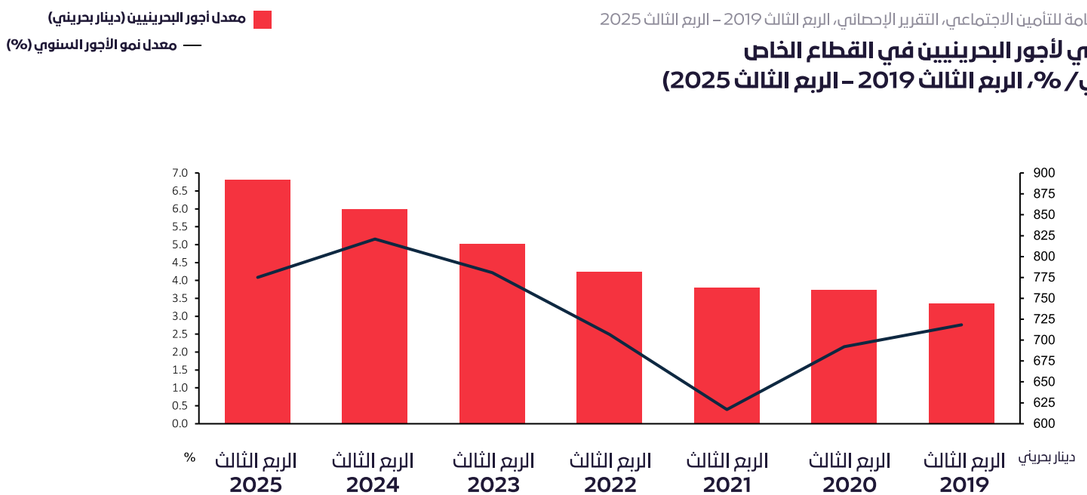

ملاحظة: تستند بيانات تحليل سوق العمل على التقرير الاحصائي للهيئة العامة للتأمين الاجتماعي "الربع الثالث لعام 2025"

04

عشرون عامًا

من التمكين

عشرون عامًا من التمكين

على مدى عشرين عامًا، أسهم صندوق العمل (تمكين) في دعم نمو القطاع الخاص وتمكين الكفاءات البحرينية بما يتماشى مع دوره الوطني. ومن خلال المحطات التالية نستعرض أبرز الإنجازات التي تحققت خلال هذه المسيرة، والأثر الذي انعكس على البحرينيين والمؤسسات.

2009-2007 التأسيس

2006
إنشاء الصندوق
إنشاء صندوق العمل (تمكين) كركيزة أساسية ضمن المشروع الإصلاحي لسوق العمل في مملكة البحرين

2007
برنامج دعم المؤسسات
أول برنامج يقدم منحًا مشتركة تهدف إلى تمكين المؤسسات من تطوير أعمالها

2007
برنامج "تمويل"
البرنامج التمويلي الأول لدعم المؤسسات، يقدم تسهيلات تمويلية من خلال قروض مدعومة وضمانات وفقًا للشريعة الإسلامية

2014-2010 التوسّع

2011
برنامج الشهادات الاحترافية "احترف"
يوفر للبحرينيين إمكانية الحصول على شهادات احترافية معتمدة عالميًا لدعم تطورهم الوظيفي

2011
الإطلاق الرقمي لـ "احترف"
إتاحة الفرصة للتقديم على البرنامج إلكترونياً، بما يجعل الوصول إلى الخدمات أسرع وأكثر سلاسة

2012
مسابقة مشروعي
دعم رواد الأعمال الناشئين في تحويل أفكارهم إلى مشاريع قابلة للتنفيذ

2012
إطلاق مركز التواصل مع العملاء

2011
تأسيس **إدارة مخصصة لدعم العملاء**

2017-2015 الشراكات

2016
برنامج التدريب ودعم الأجور
إطلاق البرنامج الأول للصندوق لدعم الأجور والذي أسهم في دعم توظيف البحرينيين وتنمية مهاراتهم في القطاع الخاص

2016
برنامج ريادات
تعزيز وصول رائدات الأعمال إلى التمويل، ودعم نمو المؤسسات المملوكة للمرأة

2015
جائزة البحرين لريادة الأعمال
إطلاق الجائزة برعاية كريمة من صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الأمير سلمان بن حمد آل خليفة

2015
جائزة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة
حصول الصندوق على الجائزة لفئة تشجيع الأسر المنتجة

2017
ربط البيانات مع الجهات الحكومية
ربط الأنظمة بهدف تبادل البيانات بشكل سلس وتعزيز كفاءة الإجراءات

2013
تأسيس مركز دعم العملاء في مجمع السيف

2015
إطلاق فرق الشراكة المجتمعية ومؤسسات القطاع الخاص لتعزيز الوصول الفعّال إلى مختلف شرائح القطاع الخاص

2016
تشكيل **لجان استشارية قطاعية** لتعزيز الحوار مع القطاع الخاص

برنامج/مبادرة قائمة

عشرون عامًا من التمكين

2018

صادرات البحرين

احتضان صادرات البحرين في صندوق العمل (تمكين) لتمكين المؤسسات البحرينية من الوصول إلى الأسواق العالمية والتوسع فيها

2020

برنامج استمرارية الأعمال

تم إطلاقه استجابةً لجائحة كوفيد-19، حيث تم دعم أكثر من **22,600** مؤسسة لضمان استمرارية أعمالها

2022

إطلاق المبادرات الرئيسة ضمن خطة التحول:

إطلاق حزمة برامج جديدة تضم **16 برنامجًا**

مؤشرات الأداء المؤسسية
استحداث مؤشرات أداء رئيسية مؤسسية لتعزيز فعالية الدعم المقدم للبحرينيين والمؤسسات

إطلاق الهوية المؤسسية الجديدة
الكشف عن الهوية الجديدة للصندوق

إنشاء وحدة تحليل البيانات
تم تأسيس وحدة متخصصة لدعم اتخاذ القرارات المستندة إلى البيانات

نهج استباقي للتفاعل مع العملاء
اعتماد نهج للتواصل مع العملاء بهدف تقديم دعم موجه

2020-2018
التحول

2025-2021
التأثير الاقتصادي والإنتاجية

2019

البرنامج الوطني للتوظيف

إطلاق النسخة الأولى من البرنامج من قبل وزارة العمل وبدعم من صندوق العمل (تمكين)، وذلك بهدف تحفيز توظيف الكفاءات البحرينية وبما يتماشى مع أهداف الصندوق في جعل البحريني الخيار الأمثل للتوظيف

2021

خطة التحول

اعتماد خطة تحول على المستوى المؤسسي، تضمنت أكثر من 50 مبادرة ركّزت على إعادة تصميم برامج الصندوق لتحقيق أثر ملموس

2019

الزيارات الافتراضية

تطبيق الزيارات الافتراضية كجزء من عمليات الصندوق للرقابة على المؤسسات المدعومة

خيار الدفع الرقمي «فواتير»

تقليص المدة الزمنية لإنجاز عمليات الدفع لبرامج دعم المؤسسات إلى النصف، وتعزيز كفاءة الخدمات، من خلال اعتماد أدوات رقمية مبتكرة توفّر تجربة استخدام أكثر سلاسة

2022

جائزة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة لتقدم المرأة البحرينية (الدورة السابعة)

حصول صندوق العمل (تمكين) على الجائزة (الفئة الذهبية) لجهوده في تمكين المرأة البحرينية في القطاع الخاص وداخل الصندوق

2020

رقمنة التواصل مع العملاء

من خلال المنصات الافتراضية خلال جائحة كوفيد-19، وذلك بهدف ضمان استمرارية الخدمات وتعزيز الوصول إليها، والحفاظ على التفاعل مع العملاء

2023

بتوجيهات سامية من جلالة الملك المعظم، تم إطلاق أكبر حزمة من البرامج بهدف دعم التوظيف والتطور الوظيفي للكوادر البحرينية، تضمنت العديد من التحسينات الرئيسية منها:

برنامج زيادة الأجور
إطلاق برنامج لتعزيز التطور الوظيفي للبحرينيين في القطاع الخاص

التلمذة المهنية
إطلاق برنامج التلمذة المهنية بما يتناسب مع احتياجات التدريب المهني على رأس العمل

بوابة العملاء الجديدة
إطلاق بوابة محدثة لتوفير تجربة استخدام مطورة

تستهدف دعم أكثر من **50,000** بحريني، مع التركيز على تعزيز إدماجهم في سوق العمل، وتطورهم الوظيفي في القطاع الخاص

2023

مبادرة مهارات البحرين

إطلاق المبادرة الوطنية تحت مظلة الصندوق لتحديد المهارات المطلوبة والفرص للبحرينيين في سوق العمل

2024

منصة مهارات التوظيف

إطلاق المنصة لتوفير البيانات والرؤى والمؤشرات حول سوق العمل

الريادة الحكومية في اعتماد الخدمات المصرفية المفتوحة

تمكين المدفوعات بشكل أسرع للعملاء

إطلاق سياسة الإبلاغ عن المخالفات

اعتماد سياسة شاملة تهدف إلى تطبيق أعلى المعايير في الرقابة المؤسسية وحفظ وصون المال العام

برنامج/مبادرة قائمة

إنجازاتنا في عام 2025

إنجازاتنا في
عام 2025

تعزيز البرامج والسياسات

إنجازاتنا في عام 2025

عزّز صندوق العمل (تمكين) منظومة دعمه من خلال مواءمة برامج الدعم مع الاحتياجات المتغيرة للاقتصاد، بما يسهم في تحقيق مخرجات أكثر فاعلية وشمولية وأعلى أثرًا للأفراد والمؤسسات.

التمكين الرقمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يسهم برنامج تجربة العملاء. ومن خلال إتاحة الدعم إلى الحلول الرقمية الأساسية، التمكين الرقمي في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتبني الحلول والأدوات الرقمية اللازمة لرفع كفاءتها التشغيلية وتحسين يسهم البرنامج في تعزيز كفاءة العمليات، وتحسين جودة الخدمات، والتوسع في الوصول إلى أسواق جديدة. كما يدعم البرنامج أهداف التحول الرقمي في مملكة البحرين، ويسهم في بناء قطاع خاص أكثر إنتاجية وتنافسية.

تدريب 50 ألف بحريني في مجال الذكاء الاصطناعي

تهدف هذه المبادرة لتزويد البحرينيين بمهارات الذكاء الاصطناعي المطلوبة، بما يعزز تنافسيتهم ويدعم تطورهم الوظيفي، ويساعد المؤسسات على بناء كوادر عاملة أكثر إنتاجية وجاهزية للمستقبل. وبناءً على توجيهات سمو الشيخ عيسى بن سلمان بن حمد آل خليفة رئيس مجلس الإدارة، أطلق الصندوق برنامجًا وطنيًا لتدريب 50,000 بحريني في مجال الذكاء الاصطناعي بحلول عام 2030، من خلال التعاون مع شركاء محليين ودوليين.

تعزيز الشمولية

تسهم حوافز الدعم المعززة ضمن البرنامج الوطني للتوظيف في زيادة مشاركة فئة ذوي الهمم في سوق العمل، من خلال جعل فرص التوظيف أكثر شمولية وعدالة. حيث قدّم الصندوق حوافز دعم إضافية بنسبة 10% لهذه الفئة خلال فترة الدعم لتعزيز إدماجهم في سوق العمل.

كما وسّع صندوق العمل جهوده في مجال الشمولية الاجتماعية من خلال توسيع نطاق الاستفادة من برامج دعم التوظيف والتطور الوظيفي لتشمل أبناء البحرينيات، بما يضمن وصول شريحة أوسع إلى فرص تعزيز المهارات والتطور الوظيفي.

دعم العمل الحر

توفر مبادرة دعم العمل الحر مسارًا واضحًا لمزاولة العمل الحر للباحثين عن عمل المسجلين. وقد أعلنت وزارة العمل عن إطلاق المبادرة بتمويل من صندوق العمل (تمكين). والتي تمكن البحرينيين من الحصول على الدعم لاستخراج سجل تجاري افتراضي (سجلي) إضافة إلى حوافز لمدة عام لبدء مسيرتهم في العمل الحر.

تعزيز الامتثال والرقابة

إنجازاتنا في عام 2025

واصل الصندوق تعزيز معايير الحوكمة خلال عام 2025 من خلال تكثيف الزيارات التفتيشية واستحداث إجراءات جديدة، من بينها التقييم القائم على المخاطر وتحديث إطار اعتماد الشهادات.

تكثيف الجهود الرقابية

عزز الصندوق جهوده في مجال الرقابة والتفتيش خلال عام 2025 لضمان الاستخدام الأمثل للدعم المقدم، وتحقيق الأثر المنشود من برامج الدعم على الأفراد والمؤسسات في القطاع الخاص. وتسهم هذه الجهود في الحفاظ على العدالة، وحماية وصون المال العام، وتعزيز الثقة في المبادرات الوطنية لتطوير سوق العمل.

وخلال عام 2025، نفذ الصندوق أعلى عدد من عمليات التفتيش منذ تأسيسه، حيث أجرى أكثر من 11,000 زيارة ميدانية للموظفين المستفيدين من الدعم، وأكثر من 5,000 زيارة للمؤسسات المستفيدة. وقد تم رصد 33 مخالفة أُحيلت إلى الجهات المختصة، بما يعكس التزام الصندوق الراسخ بالمساءلة والحوكمة في مختلف برامجه.

تطوير آلية إدارة المخالفات

واصل الصندوق تطبيق آلية واضحة ومتكاملة لإدارة المخالفات المؤكدة والمحتملة، سعياً لحماية وحفظ المال العام. وتجمع هذه الآلية الجهات ذات العلاقة كافة، بما يضمن التعامل مع المخالفات التي يتم اكتشافها بمنهجية موحّدة وبمستوى عالٍ من الشفافية، وبما يتوافق مع اللوائح المعمول بها.

كما يتم رصد المخالفات المحتملة والتحقيق فيها من قبل لجنة المخالفات لدى الصندوق، فيما تُحال الحالات المثبتة إلى الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات اللازمة. ويتم التعامل مع كافة المخالفات وفقاً للقرار رقم (2) لسنة 2023 بشأن لائحة المخالفات الخاصة بالموردين والمستفيدين.

ومن خلال تطوير هذا النهج، عزز الصندوق نزاهة البرامج، ورسّخ مبادئ العدالة والمساءلة لكافة المستفيدين والشركاء.

تعزيز جودة التدريب وأثره

تبنى صندوق العمل إطارًا محدثًا لاعتماد الشهادات ضمن برامج التدريب، مع الاستمرار في تطويره لتعزيز الأثر وتحقيق مواءمة أفضل مع احتياجات سوق العمل. ويضع هذا الإطار الأولوية للتدريب عالي الجودة، والذي يسهم في تحقيق مخرجات وظيفية مجدية، ويدعم التقدم الوظيفي للبحرينيين.

ويتضمن الإطار إجراءات واضحة لقياس أثر برامج التدريب، تشمل مراجعات دورية، ومتابعة المستفيدين لتقييم نجاح البرامج ومدى مساهمتها في تطورهم الوظيفي. وبناءً على هذه المراجعات في عام 2025، تم إيقاف اعتماد 20 شهادة لعدم استيفائها المعايير المطلوبة وفقًا للأولويات الإستراتيجية للصندوق.

إطلاق إطار التقييم القائم على المخاطر للمؤسسات

في إطار تعزيز المسؤولية المالية وتعظيم أثر برامج الدعم، طور الصندوق إطارًا لتقييم المؤسسات قائم على المخاطر، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. ويوفّر الإطار نهجًا منظمًا ومتسقًا لتقييم المؤسسات، وتحديد المستوى المناسب من متطلبات التحقق من الطلب والرقابة، ومستوى الدعم.

ومن شأن هذا النهج القائم على البيانات أن يسهم في تعزيز الرقابة وأداء المؤسسات، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، وضمان تقديم الدعم بفاعلية أكبر. ومن المقرر أن يبدأ تنفيذ هذا النهج ضمن البرنامج الوطني للتوظيف على أن يتم التوسّع فيه ليشمل مجالات دعم إضافية في عام 2026.

تعزيز الخدمات الرقمية

إنجازاتنا في عام 2025

في إطار التزامه بالتميّز المؤسسي، وكفاءة العمليات، وتحسين تجربة العملاء، واصل صندوق العمل (تمكين) توظيف التكنولوجيا والحلول المبتكرة لتعزيز تقديم الخدمات الرقمية المتكاملة في جميع مراجل الدعم.

الوصول الآمن إلى المفتاح الإلكتروني 2.0 المطوّر

تماشيًا مع أهداف التحول الرقمي الوطني، قام الصندوق بدمج المفتاح الإلكتروني 2.0 المطوّر ضمن أنظمته الرقمية، بما يسهم في تعزيز البوابة الإلكترونية وتحسين تجربة المستخدمين. ويتيح هذا الدمج وصولًا آمنًا وسلسًا إلى الخدمات، كما يعزز دقة البيانات وأمنها للعملاء من خلال استرجاع معلوماتهم الموثقة، بما يسهم في تحسين الكفاءة وسهولة الوصول إلى الخدمات.

توظيف الذكاء الاصطناعي لتعزيز معالجة المدفوعات

استحدث الصندوق مساعدًا افتراضيًا ذكيًا لدعم التحقق من طلبات الدفع، حيث تم تطبيقه في المرحلة الأولى على مدفوعات الأجور ضمن البرنامج الوطني للتوظيف وبرنامج زيادة الأجور. وتسهم هذه الحلول في تسريع عمليات المعالجة، وتحسين الدقة، وتعزيز تجربة العميل، مع وجود خطط لتوسيع نطاق التحقق الآلي ليشمل برامج إضافية.

تطبيق تمكين: تجربة رقمية جديدة

يعمل الصندوق حالياً على تطوير أول تطبيق للهواتف الذكية بهدف تسهيل الوصول إلى خدماته، وذلك تمهيداً لإطلاقه مطلع عام 2026 . وسيُركز التطبيق في مرحلته الأولى على الأفراد، لمساعدتهم في اتخاذ قرارات أفضل بشأن التدريب ودعم مساراتهم المهنية. عبر هذه المنصة الموحدة، سيتمكن العملاء من التعرف على برامج الصندوق والتقديم عليها، ومتابعة حالة الطلبات، والمطالبة بالمدفوعات، والاطلاع على مستجدات الصندوق بشكل مستمر. كما سيتم إدراج خصائص إضافية خلال عام 2026، ليُشكل هذا التطبيق مرحلة جديدة في التواصل مع العملاء، بما يضمن تقديم خدمات رقمية متكاملة تتمركز حول احتياجات العملاء.

صياغة السياسات الداعمة وتحليل رؤى السوق

إنجازاتنا في عام 2025

عزّز صندوق العمل دوره كجهة رائدة في مجال نشر المعرفة ضمن فريق البحرين وذلك من خلال تقديم رؤى تحليلية حول السوق تُسهم في دعم اتخاذ القرار المستند إلى الأدلة، ودفع تطوير الكوادر البحرينية وتنمية القطاع الخاص.

تعزيز المنظومة الوطنية للمهارات

واصلت مهارات البحرين خلال عام 2025 تعزيز منظومة المهارات في مملكة البحرين ومواءمة تطوير الكفاءات مع الاحتياجات المتغيرة لسوق العمل من خلال مجموعة من المبادرات. وقد تم نشر أربع تقارير قطاعية وفّرت معلومات عن سوق العمل متضمنة التحديات والفرص الحالية والناشئة في سوق العمل عبر قطاعات المحاسبة والخدمات المالية والتعليم والموارد البشرية.

وقد أسهمت جهود التوعية والإرشاد المهني في الوصول إلى أكثر من 10,000 طالب وطالبة في المدارس الحكومية والخاصة. وفي الوقت ذاته، تم تقديم جلسات للمتخصصين في الإرشاد الأكاديمي والمهني لعرض كيفية توظيف الرؤى الصادرة عن مهارات البحرين ومنصة مهارات التوظيف في تقديم إرشاد قائم على البيانات. بالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ 12 ورشة عمل للباحثين عن عمل بالتنسيق مع وزارة العمل.

كما نسّقت مهارات البحرين فعّاليات للتواصل مع القطاعات، جمعت قادة من قطاعات الصناعة والتكنولوجيا المالية والمحاسبة والموارد البشرية لاستعراض النتائج وتحديد فرص التعاون. وساهمت فعاليات مؤسسات التدريب كذلك في دعم مواءمة برامج التدريب مع احتياجات سوق العمل من خلال تزويد الجهات الموفّرة للتدريب بالبيانات والأدوات ذات الصلة.

وبالإضافة إلى ذلك، تم إطلاق مسرّعة المهارات وتكافؤ الفرص بين الجنسين بالشراكة مع مجلس التنمية الاقتصادية وبالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي. وتعمل هذه المبادرة على جمع قادة القطاعين العام والخاص لمعالجة التحديات في سوق العمل، وتعزيز مشاركة المرأة، والدفع قدمًا بأولويات تطوير القوى العاملة في مملكة البحرين.

رؤى قائمة على البيانات لدعم نمو المؤسسات

دعم الصندوق تنفيذ أول استطلاع وطني لمؤسسات القطاع الخاص في مملكة البحرين، بقيادة مجلس تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مملكة البحرين، برئاسة سعادة وزير الصناعة والتجارة. ويمثل هذا المشروع المحوري خطوة مهمة في تعزيز منظومة البيانات الوطنية، ودعم فهم أعمق لواقع القطاع الخاص.

وقد صُمّم الاستطلاع لتوليد رؤى قابلة للتنفيذ حول الاحتياجات، والتحديات، والفرص لنمو مؤسسات القطاع الخاص. ويأتي ذلك تماشيًا مع التزام صندوق العمل بالتركيز على الأثر الاقتصادي المستدام واتخاذ القرارات القائمة على الأدلة والبيانات. حيث ستُسهم نتائج الاستطلاع في تصميم السياسات والمبادرات بما يعزز نمو المؤسسات ويسرّع وتيرة النمو الاقتصادي المستدام.

وتم إجراء الاستطلاع بالشراكة مع شركة متخصصة في الدراسات المسحية، وحقق تغطية وطنية شاملة تضمنت مؤسسات من مختلف الأحجام والقطاعات. وتناول الاستطلاع مجالات رئيسية، من بينها ديناميكيات سوق العمل واحتياجات التدريب، إلى جانب محاور أخرى، مما وفّر قاعدة متينة لتوجيه دعم مستهدف وعالي الأثر للقطاع الخاص.

أكاديمية تمكين لسوق العمل

استضاف الصندوق مبادرة هي الأولى من نوعها وتتمثل في إطلاق أول أكاديمية لسوق العمل، بهدف تعزيز فهم سوق العمل لدى الصندوق والجهات الوطنية الرئيسة ذات العلاقة.

وقدمت الأكاديمية ورشات ولقاءات تضمنت المشاركة المعرفية في مجالات تصميم سياسات سوق العمل، وتنمية المهارات الرقمية، ومستقبل العمل، مع إشراك الفرق الفنية والقيادات العليا على حد سواء.

وستسهم هذه المبادرة في تعزيز القدرات المؤسسية ودعم تطوير سياسات وبرامج سوق العمل، بما يتماشى مع الاحتياجات المتغيرة للكوادر العاملة في مملكة البحرين.

أثرنا في
عام 2025

لمحة عن عام 2025

يواصل الصندوق البناء على الإنجازات غير المسبوقة التي تم تحقيقها خلال العام الماضي، من خلال دعم أكثر من 44,300 فرصة للبحرينيين للدخول والتطور الوظيفي في القطاع الخاص، إلى جانب دعم أكثر من 8,600 مؤسسة، مسجلًا بذلك أحد أعلى أعوامه من حيث نطاق الوصول حتى الآن.

الداخلون الجدد إلى سوق العمل

+20,800 فرصة تم تقديمها للبحرينيين والمؤسسات، بما يدعم الوصول إلى فرص العمل الأولى في القطاع الخاص من خلال برامج دعم الأجور والتوظيف والتدريب.

التطور المهاري والوظيفي

+23,500 فرصة تم تقديمها للبحرينيين العاملين في القطاع الخاص وللمؤسسات لتعزيز التطور الوظيفي للكوادر البحرينية، من خلال برامج تطوير المهارات، ودعم زيادة الأجور، وتطوير القيادات.

تطوير المؤسسات

+8,600 فرصة تم تقديمها للمؤسسات لدعم عملياتها في التوظيف وتطوير الأعمال وتلبية احتياجات التحول الرقمي.

- تمثل البيانات إجمالي عدد الطلبات المعتمدة خلال الفترة من 1 يناير 2025 إلى 31 ديسمبر 2025، وذلك من خلال الطلبات المقدّمة عبر أنظمة تمكين.
- يتم احتساب حجم المؤسسة وفق تعريف وزارة الصناعة والتجارة (MOIC)، استنادًا إلى عدد الموظفين.

فرص للداخلين الجدد إلى سوق العمل

+12,900
فرصة وظيفية ضمن "البرنامج الوطني للتوظيف"

+7,300
فرصة تدريبية لرفع الجاهزية لدخول سوق العمل

%92
نسبة مشاركة الشباب

%31
النمو السنوي في الوظائف النوعية*

%40
نسبة توظيف المرأة ضمن المستفيدين من "البرنامج الوطني للتوظيف"

6 مليون دينار بحريني
مجموع الأجر الكلي للداخلين إلى سوق العمل ضمن "البرنامج الوطني للتوظيف"

فرص التطور المهاري والوظيفي

+15,500
فرصة تدريبية بهدف التطور الوظيفي

+6,600
بحريني تم دعمه في برنامج "زيادة الأجور"

87 دينار بحريني
متوسط الزيادة في الأجر في برنامج "زيادة الأجور"

x2
النمو السنوي في طلبات التدريب من قبل المؤسسات

+3,300
فرصة تدريبية في المهارات التقنية

فرص تطوير المؤسسات

+8,600
إجمالي المؤسسات المدعومة

%47
نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي المؤسسات المدعومة

43 مليون دينار بحريني
إجمالي قيمة القروض المقدّمة ضمن برنامج "التمويل"

%68
نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المستفيدين ضمن برنامج "التمويل"

%74
من المؤسسات المدعومة في توظيف وتطوير الكفاءات البحرينية

+3,900
المؤسسات المستفيدة من دعم الأجور

%50
نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من دعم الأجور

* الوظائف التي تبلغ أجورها 600 دينار بحريني فأكثر.

فرص الداخلين إلى سوق العمل

+12,900
فرصة وظيفية ضمن "البرنامج الوطني للتوظيف"

+7,300
فرصة تدريبية لرفع الجاهزية لدخول سوق العمل

%92
نسبة مشاركة الشباب

%31
النمو السنوي في الوظائف النوعية*

%40
نسبة توظيف المرأة ضمن المستفيدين من "البرنامج الوطني للتوظيف"

6 مليون دينار بحريني
مجموع الأجر الكلي للداخلين إلى سوق العمل ضمن "البرنامج الوطني للتوظيف"

- تمثل البيانات إجمالي عدد الطلبات المعتمدة خلال الفترة من 1 يناير 2025 إلى 31 ديسمبر 2025، وذلك من خلال الطلبات المقدّمة عبر أنظمة تمكين.
- يتم احتساب حجم المؤسسة وفق تعريف وزارة الصناعة والتجارة (MOIC)، استنادًا إلى عدد الموظفين.

يواصل الصندوق تعزيز جهوده لإدماج البحرينيين في القطاع الخاص، محققاً عامًا قياسيًا للبرنامج الوطني للتوظيف من حيث عدد الطلبات المدعومة ضمن البرنامج خلال عام واحد. إذ تم دعم أكثر من 12,900 طلب للداخلين الجدد إلى سوق العمل، مسجلًا زيادة بنسبة 26% مقارنة بعام 2024.

بلغ إجمالي الأجور للبحرينيين المسجلين في البرنامج 6 ملايين دينار بحريني، بما يعكس زيادة بنسبة 26% مقارنة بالعام السابق. ويعكس هذا النمو الإسهام الملموس للبرنامج في دعم الاقتصاد الوطني وتمكين المؤسسات من توظيف البحرينيين.

يواصل الصندوق نموه في دعم الوظائف النوعية[1]، مسجلًا زيادة سنوية بنسبة 31% مقارنة بالعام الماضي، مما يؤكد التقدم المستمر في رفع جودة الفرص الوظيفية وأثر سياسة رفع الحد الأدنى للأجور بعد إطلاق البرامج الجديدة في عام 2023.

لا يزال رفع مشاركة المرأة الاقتصادية هدف أساسي، حيث شكّلت النساء 4 من كل 10 بحرينيين تم دعمهم للالتحاق بسوق العمل، بما يتماشى مع اتجاهات العام الماضي.

استمر البرنامج الوطني للتوظيف في تحقيق نتائج ملموسة في تعزيز التوظيف المستدام، إذ نتج عنه بقاء عدد كبير من المستفيدين على رأس العمل في القطاع الخاص بعد انتهاء فترة الدعم.

إعداد الكفاءات لسوق العمل

بالشراكة مع وزارة العمل، واصل الصندوق في توفير الفرص للباحثين عن عمل لاكتساب الخبرة العملية عبر برنامج التدريب على رأس العمل، والذي يركّز على التدريب العملي ضمن بيئات العمل الفعّلية. وقد دعم البرنامج أكثر من 3,400 بحريني في عدة قطاعات، منها تجارة الجملة والتجزئة، والأنشطة المهنية والعلمية والتقنية، والأنشطة المالية وأنشطة التأمين.

تم دعم أكثر من 3,500 باحث عن عمل في برامج التدريب على الشهادات الاحترافية، بهدف تطوير المهارات التقنية وتعزيز قابليتهم للتوظيف.

حافظت المرأة على صدارتها في برامج التدريب الداعمة لدخول الباحثين عن عمل إلى سوق العمل، حيث شكّلت النساء 53% من إجمالي المتدربين.

من خلال برنامج التلمذة المهنية، دعم الصندوق أكثر من 170 بحرينياً في تطوير المهارات المهنية العلمية واكتساب الخبرة التطبيقية، بما يعزز تنافسيتهم في سوق العمل. كما تم إبرام شراكة مع مركز ناصر العلمي والتقني في عام 2025 لتوسيع فرص التدريب المهني.

* الوظائف التي تبلغ أجورها 600 دينار بحريني فأكثر.

فرص التطور المهاري والوظيفي

+23,500
فرصة للتطور المهاري والوظيفي

+15,000
فرصة تدريبية بهدف التطور الوظيفي

+6,600
بحريني تم دعمه في برنامج "زيادة الأجور"

87 دينار بحريني
متوسط الزيادة في الأجر في برنامج "زيادة الأجور"

x2
النمو السنوي في طلبات التدريب من قبل المؤسسات

+3,300
فرصة تدريبية في المهارات التقنية

- تمثل البيانات إجمالي عدد الطلبات المعتمدة خلال الفترة من 1 يناير 2025 إلى 31 ديسمبر 2025، وذلك من خلال الطلبات المقدّمة عبر أنظمة تمكين.
- يتم احتساب حجم المؤسسة وفق تعريف وزارة الصناعة والتجارة (MOIC)، استنادًا إلى عدد الموظفين.

دعم نمو الأجور

واصل الصندوق دعم نمو أجور البحرينيين في القطاع الخاص، حيث استفاد أكثر من 6,600 بحريني من برنامج زيادة الأجور.

ونجح البرنامج في رفع متوسط أجور البحرينيين بأكثر من 87 دينار بحريني، بما يمثل زيادة بنسبة 8% مقارنة بالعام الماضي.

شكّلت المرأة 36% من إجمالي المستفيدين من الدعم ضمن برنامج "زيادة الأجور" في عام 2025، محققة زيادة قدرها 4 نقاط مئوية مقارنة بالعام 2024.

تعزيز المهارات الوظيفية

قدم الصندوق الدعم لأكثر من 15,000 فرصة تدريبية لتعزيز التطور الوظيفي للبحرينيين من خلال ثلاثة مسارات أساسية هي: (1) برنامج الشهادات الاحترافية، (2) وبرنامج تدريب المؤسسات، (3) ومنصات التدريب الإلكتروني.

استفاد أكثر من 5,100 بحريني من برنامج الشهادات الاحترافية، مما يؤكد أهمية التدريب المعتمد في فتح فرص النمو للكوادر البحرينية.

أظهر القطاع الخاص التزاماً متزايداً بتطوير الموظفين البحرينيين منذ إطلاق البرامج المحدّثة في عام 2023، حيث تضاعف عدد طلبات التدريب المقدّمة من قبل المؤسسات ليصل إلى أكثر من 5,100 طلب.

أطلق الصندوق عدداً من خيارات التدريب الإلكتروني عبر منصات متعددة محلية وإقليمية ودولية، حيثُ استفاد من هذه البرامج أكثر من 3,900 بحريني. والذي نتج عنه ارتفاع المشاركة في التدريب الإلكتروني بأكثر من الضعف مقارنة بالعام 2024.

يواصل الصندوق الاستثمار في بناء كوادر ماهرة في المجال التقني، حيث تم تدريب أكثر من 3,300 بحريني على مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يشمل التطوير الكامل، والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، مما يسهم في جهود المملكة الشاملة نحو تطوير المهارات الرقمية.

يُواصل الصندوق جهوده في تمكّين المرأة في سوق العمل كأولوية رئيسية، حيث شكّلت النساء 43% من إجمالي المستفيدين في برامج التدريب ضمن هذا المحور ككل، وبلغت نسبتهن 53% ضمن برنامج الشهادات الاحترافية.

بناء القدرات القيادية

شهد دعم تطوير القيادات نموًا مطرداً خلال عام 2025، حيث تم تمكين أكثر من 700 بحريني من تولي أدوار قيادية ضمن برنامج توظيف القيادات في مختلف القطاعات من بينها الأنشطة المالية وأنشطة التأمين، التشييد، والأنشطة المهنية والعلمية والتقنية.

ويواصل صندوق العمل (تمكين) التزامه في تعزيز مشاركة المرأة في المسارات القيادية، لتشكّل نسبة 33% من إجمالي البحرينيين الذين تم دعمهم ضمن هذا البرنامج.

فرص تطوير المؤسسات

+8,600
إجمالي المؤسسات المدعومة

%47
نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي المؤسسات المدعومة

43 مليون دينار بحريني
إجمالي قيمة القروض المقدّمة ضمن برنامج "التمويل"

%68
نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المستفيدين ضمن برنامج "التمويل"

%74
من المؤسسات المدعومة في توظيف وتطوير الكفاءات البحرينية

+3,900
المؤسسات المستفيدة من دعم الأجور

%50
نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من دعم الأجور

- تمثل البيانات إجمالي عدد الطلبات المعتمدة خلال الفترة من 1 يناير 2025 إلى 31 ديسمبر 2025، وذلك من خلال الطلبات المقدّمة عبر أنظمة تمكين.
- يتم احتساب حجم المؤسسة وفق تعريف وزارة الصناعة والتجارة (MOIC)، استنادًا إلى عدد الموظفين.

تسريع نمو المؤسسات

يواصل الصندوق التزامه التام بتمكين القطاع الخاص لتعزيز نمو الأعمال وخلق فرص وظيفية للبحرينيين. في عام 2025، تم اعتماد أكثر من 8,600 طلب للمؤسسات عبر كافة البرامج، والتي شملت دعم توظيف البحرينيين، وتطوير مهاراتهم من خلال التدريب، إلى جانب تقديم المنح لتطوير الأعمال ودعم التمويل.

استمراراً لالتزام الصندوق بإعطاء الأولوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بلغت نسبة الطلبات لهذه الفئة 47% من إجمالي الطلبات المعتمدة للمؤسسات.

واصلت معظم المؤسسات تركيزها على تقديم طلبات دعم توظيف وتدريب وتطوير البحرينيين، وتعزيز الاستدامة للكفاءات الوطنية في القطاع الخاص، . والذي تمثّل في اعتماد أكثر من 6,400 طلب عبر كافة برامج الدعم للمؤسسات.

سعت معظم المؤسسات الحصول على الدعم المتعلق بتوظيف وتدريب وتطوير الموظفين البحرينيين مقارنةً بأنواع الدعم الأخرى، بما يعكس ثقتها والتزامها بالكوادر البحرينية. وقد تجسّد ذلك في اعتماد أكثر من 6,400 طلب مقدّم من المؤسسات لدعم التوظيف والتدريب وزيادة الأجور وتطوير القيادات، وهو ما يمثّل 75% من إجمالي الطلبات المعتمدة للمؤسسات.

يواصل الصندوق دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توظيف الكفاءات البحرينية، حيثُ شكلت هذه الفئة 50% من إجمالي طلبات دعم الأجور ضمن البرامج الوطني للتوظيف، بما يتماشى مع الأعوام السابقة. وقد كانت المؤسسات الصغيرة المحرّك الرئيسي للطلب في عام 2025، إذ مثلت الحصة الأكبر من طلبات دعم الأجور.

يستمر الصندوق في سداد مساهمة القطاع الخاص لصالح صندوق التأمين ضد التعطل البالغة 1%، بقيمة تصل إلى 24 مليون دينار بحريني سنويًا، مما يساهم في خفض تكاليف المؤسسات التشغيلية.

دعم تطوير المؤسسات

واصل طلب المؤسسات على برامج الصندوق لبدء وتطوير الأعمال اتجاهه التصاعدي، حيث تم دعم أكثر من 2,220 طلبًا، مما يعكس نموًا بنسبة 28% مقارنة بعام 2024.

تعزيزاً للتحول الرقمي للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، تم إطلاق برنامج الحلول الرقمية في أغسطس 2025. ومنذ ذلك الحين، تمت الموافقة على أكثر من 290 طلبًا، حيث شكّلت فئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من نصف المستفيدين.

توسيع نطاق الوصول إلى التمويل

شهد دعم الصندوق لبرامج دعم التمويل اهتمامًا متزايدًا، حيث تم دعم أكثر من 270 مؤسسة، مما يعكس نموًا بنسبة 14% في الطلبات مقارنة بعام 2024.

لا تزال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيد الرئيسي من برامج الصندوق لدعم التمويل، حيثُ شكلت نسبة 68% من إجمالي الطلبات.

تم توسيع نطاق دعم التمويل في عام 2025 من خلال إطلاق صندوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. والذي يُعتبر مبادرة وطنية بقيادة بنك البحرين للتنمية ومشاركة عدد من البنوك هم بنك الكويت الوطني وبنك البحرين الوطني ومصرف السلام، وبدعم من صندوق العمل (تمكين) من خلال دعم الأرباح والضمانات.

الأثر المستقبلي: إستراتيجية صندوق العمل (تمكين)

2030-2026

دعم موجّه لتحقيق أثر مستدام

إستراتيجية صندوق العمل (تمكين) 2026–2030

تمثّل إستراتيجية صندوق العمل (تمكين) 2026–2030 مرحلة جديدة في مسيرة الصندوق الممتدة على مدى 20 عامًا، والمعتمدة من مجلس الإدارة في يناير 2026، مرحلة جديدة وطموحة تُسهم في نقل الصندوق من جهة مزودة لبرامج واسعة النطاق إلى جهة ذات فكر ريادي وطني وأثر ملموس في رسم معالم مستقبل سوق العمل والقطاع الخاص، مع التركيز المكثف على المجالات ذات المردود الأعلى على الاقتصاد والبحرينيين.

تم تصميم هذه الإستراتيجية بالاستناد إلى تقييمات دقيقة وفقًا لأفضل الممارسات، والتي شملت تعاون وثيق مع الجهات المعنية من فريق البحرين والمستفيدين من الصندوق، إلى جانب تطوير نموذج شامل للعرض والطلب في سوق العمل، بما يوفر ركيزة قوية لتحقيق أثر مستدام للبحرينيين والاقتصاد الوطني. وتضع هذه الاستراتيجية الصندوق في موقع ريادي قائم على وضوح الرؤية والهدف والطموح، مع انطلاقه نحو مرحلة جديدة من الأثر.

كما تم تحديث الرؤية والرسالة بما يضمن مواءمتهما مع استراتيجية الصندوق للأعوام 2026–2030 وتوجهاتها الرئيسة.

الرسالة

توجيه الجهود نحو المجالات الأعلى تأثيراً على الاقتصاد والبحرينيين، من خلال تقديم دعم نوعي وفعّال يلبي احتياجات المؤسسات والأفراد في مسيرة تطورهم لتحقيق نمو اقتصادي مستدام

الرؤية

تمكين المؤسسات لدعم اقتصاد منتج ومستدام، يستند على كفاءات بحرينية ماهرة وقادرة على المنافسة

الركائز الأساسية لإستراتيجية صندوق العمل (تمكين) 2026–2030

1 دور متطوّر

اتخاذ نهج استباقي في تشكيل السوق من خلال إعداد البحرينيين للوظائف المناسبة، ودعم المؤسسات لخلق المزيد من الفرص، مع تعزيز الريادة الفكرية عبر رؤى ومعلومات السوق.

2 نهج قائم على البيانات والأدلة

الاستفادة من البيانات، بما في ذلك **نموذج العرض والطلب لسوق العمل**، لتوجيه أولويات تطوير المهارات ودعم توظيف البحرينيين في الوظائف ذات الطلب المرتفع.

3 محفظة برامج مبسطة

محفظة موحدة مصممة لتعزيز تجربة العملاء **وتمكينهم من الوصول بسهولة إلى البرامج التي تحقق أعلى قيمة لأهدافهم.**

4 تركيز موجّه على المجالات ذات التأثير الأعلى

إعطاء الأولوية للفئات والقطاعات التي تحقق أعلى قيمة، مثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **والقطاعات الأعلى نموًا**، والتي تمتلك أعلى الإمكانات لتوظيف البحرينيين إضافة إلى المهن ذات الطلب العالي.

معايير النجاح

- تعزيز جاهزية المؤسسات للنمو
- البحرنة في المهن ذات الفجوات الأكبر بين العرض والطلب
- عدد الوظائف المستحدثة في القطاع الخاص
- زيادة إيرادات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحاصلة على الدعم في القطاعات ذات التركيز
- التوظيف والاحتفاظ بالموظفين البحرينيين في القطاع الخاص
- التوظيف أو التطور الوظيفي بعد الاستفادة من دعم التدريب

الأولويات الإستراتيجية ومحاور البرامج الجديدة

إستراتيجية صندوق العمل (تمكين) 2026–2030

الأولويات الإستراتيجية للأعوام 2026 – 2030

مع الاستعداد للدخول إلى فصل جديد في مسيرته، **سيركز صندوق العمل (تمكين) على أربع أولويات إستراتيجية** لتُشكّل مجتمعةً توجهات الصندوق للسنوات القادمة. تتمثل الأولوية الأولى في تطوير برامج ومبادرات الصندوق لتحقيق أثر مستدام وعالي الجودة، من خلال تركيز الجهود على المجالات التي تحقق أعلى عائد للكوادر البحرينية والاقتصاد الوطني، حيث ستكون هذه الأولوية محور التركيز الأساسي للصندوق، والتي ستحظى بنسبة أكبر من الجهود والموارد لها.

وبالتوازي، سيعمل الصندوق على إعادة صياغة برامجه المستقبلية من خلال أولويتين رئيسيتين: تُركز الأولى على الريادة في تقديم مبادرات تهدف إلى تطوير الكوادر البحرينية وربط المهارات بالفرص، وذلك من خلال تزويد البحرينيين بالمهارات المطلوبة من قبل أصحاب العمل، وضمان تحويل هذه المهارات إلى فرص وظيفية. أما الأولوية الثانية، فتتمحور حول تبني إستراتيجيات مبتكرة تُسهم في تسريع نمو القطاع الخاص وفتح مسارات جديدة للتمويل المستدام.

ويتطلّب تحقيق هذا الطموحات محرّكًا تشغيليًا فعالاً ، يرتكز على حوكمة قوية، وعمليات مرنة، وثقافة مؤسسية راسخة.

1. تركيز جهود الصندوق على المجالات ذات المردود الأعلى على البحرينيين والاقتصاد، بناءً على الأدلة والبيانات
2. المساهمة في رسم المسارات المهنية عبر مبادرات تربط المهارات بالفرص المتاحة في سوق العمل
3. اتباع نهج مبتكر لتحفيز نمو وتمويل القطاع الخاص
4. تعزيز فاعلية وكفاءة عمل الصندوق من خلال تطوير الآليات، وتعزيز الحوكمة، وتعزيز الثقافة المؤسسية

محاور الدعم الجديدة

تم تحديث محاور برامج صندوق العمل (تمكين) لترتكز على 6 مستهدفات واضحة بهدف تعزيز الأثر وتحقيق أعلى قيمة للاقتصاد الوطني والبحرينيين.

رفع مهارات الكوادر الوطنية وإعدادها لوظائف المستقبل

1. **تطوير وتنمية مهارات البحرينيين**
   تعزيز مهارات البحرينيين وتطوير إنتاجيتهم وتسريع تطورهم الوظيفي في القطاع الخاص.
2. **تمكين الكفاءات من الدخول إلى سوق العمل**
   تعزيز الاستعداد الوظيفي، وخلق الفرص، والاستدامة الوظيفية من خلال الحد من معوقات التوظيف، وتطوير آليات مطابقة الوظائف وتنمية المهارات، مع إعطاء الأولوية للباحثين عن عمل لأول مرة، والمرأة، والفئات الأكثر حاجة.
3. **توفير حوافز التوظيف والتطور الوظيفي**
   تشجيع المؤسسات على توظيف البحرينيين والاحتفاظ بهم وتطويرهم وظيفيًا في وظائف عالية الجودة، من خلال حوافز مستهدفة تدعم التوظيف والتطور الوظيفي.

تحفيز الطلب على التوظيف من خلال دعم نمو المؤسسات عبر مختلف المراحل

4. **إطلاق المشاريع الناشئة**
   تمكّين المؤسسات الناشئة في المراحل المبكرة من اختبار نماذجها والتحقق منها لإطلاق مشاريع تجارية واعدة مع تقديم دعم استشاري موجه لتعزيز جاهزية الأعمال للدخول إلى السوق وتحقيق الاستدامة على المدى البعيد.
5. **نمو وتوسّع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**
   تعزيز نمو وتوسّع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في القطاعات ذات الأولوية من خلال الاستشارات والحوافز الموجهة لتحقيق أهداف النمو، ودعم التمويل.
6. **إعادة ابتكار نماذج العمل**
   توفير دعم موجه للمؤسسات المتوسطة والكبيرة التي تسعى إلى إطلاق مشاريع جديدة أو تبنّي نماذج أعمال مبتكرة.

نموذج العرض والطلب لسوق العمل

إستراتيجية صندوق العمل (تمكين) 2026-2030

بهدف توجيه أولويات ومبادرات الصندوق المستقبلية بالاستناد إلى البيانات والأدلة، **تم تطوير نموذج العرض والطلب لسوق العمل** للتنبؤ باتجاهات التوظيف المستقبلية في القطاع الخاص وتحديد مجالات التركيز الرئيسة للصندوق.

ويمثل هذا النموذج **محطة مهمة في مسيرة الصندوق**، إذ تُعدّ المرة الأولى التي يتم فيها استخدام أداة تنبؤية من هذا النوع لتصميم البرامج ودعم اتخاذ القرارات المستقبلية، وهو نهج مُتبع على نطاق واسع ضمن أفضل الممارسات الدولية، ويعكس في الوقت ذاته ارتباطًا مباشرًا باحتياجات أصحاب العمل ومتطلبات سوق العمل.

ويُمثل هذا النموذج دور محوري وبارز في **تعزيز قدرة الصندوق على زيادة التركيز نحو المجالات ذات الفرص والاحتياجات الأكبر** في القطاع الخاص.

من الرؤى إلى الأثر: تطبيق نموذج العرض والطلب

دعم القرارات المؤسسية وقرارات البرامج استناداً على البيانات

تحديد الأولويات الاستراتيجية المحدَّثة سنويًا وفقًا للمجالات ذات التأثير الأكبر

تقديم الدعم الموجّه للمبادرات التي تُساهم في مواءمة الكفاءات مع احتياجات السوق، بما يشمل إعادة تأهيل مهارات البحرينيين عند الحاجة، ورسم مسارات مهنية واضحة نحو الفرص الأعلى طلباً

التركيز على الوظائف الأعلى طلبًا في القطاع الخاص من خلال تنمية المهارات المستهدفة ومسارات توظيف محددة

دعم تطوير المهارات لتمكين التطور الوظيفي عبر المساهمة في تزويد البحرينيين بمهارات ومؤهلات تتيح لهم الوصول إلى وظائف ذات قيمة أعلى ترفع من إنتاجية المؤسسات

التوجهات
لعام 2026

الأولويات الإستراتيجية لعام 2026

التوجهات لعام 2026

سيُركز الصندوق في عام 2026 على تحسين محفظة برامجه لتحقيق الأثر الأكبر عبر المحاور الستة الجديدة، مع تعزيز الجهود على المجالات التي تحقق أكبر فائدة للبحرينيين والاقتصاد.

تركيز جهود الصندوق على المجالات ذات المردود الأعلى على البحرينيين والاقتصاد، بناءً على الأدلة والبيانات، عن طريق:

- **توجيه الجهود نحو تحقيق الأثر الاقتصادي المرتبط بمؤشرات الأداء الرئيسية**
- **استهداف القطاعات ذات الأولوية الوطنية والقطاعات الأسرع نموًا**
- **التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**
- **إطلاق مسارات متخصصة للمجالات التي توفر فرص توظيف جديدة في سوق العمل**
- **استحداث دعم استشاري ممنهج لدعم نمو المؤسسات**

محـاور الدعـم الجديدة

1. **تطوير وتنمية مهارات البحرينيين**
2. **تمكين الكفاءات من الدخول إلى سوق العمل**
3. **توفير حوافز التوظيف والتطور الوظيفي**
4. **إطلاق المشاريع الناشئة**
5. **نمو وتوسّع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**
6. **إعادة ابتكار نموذج العمل**

القطاعات والمجالات ذات التركيز لعام 2026

التوجهات لعام 2026

تماشيًا مع إستراتيجية صندوق العمل (تمكين) للفترة 2026–2030 الرامية إلى توجيه الجهود نحو المجالات **ذات الأثر الأعلى والعائد الأكبر**. تم تحديد مجالات التركيز لعام 2026 بناءً على بيانات السوق، حيث جرى تحديد هذه الأولويات عبر قطاعات محددة، ومهن رئيسية وذلك بهدف تركيز دعم الصندوق في المجالات التي يمكن أن تحقق أكبر عائد اقتصادي.

القطاعات ذات التركيز لعام 2026

في عام 2026، سيُركز الصندوق جهوده في برامج تطوير المؤسسات على تسعة قطاعات اقتصادية تم تحديدها من خلال مواءمتها مع الأولويات الوطنية وقياس معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل قطاع خلال السنوات الماضية. وتمثل هذه القطاعات أعلى الإمكانات لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وخلق فرص عمل للبحرينيين، والمساهمة في القيمة المضافة للاقتصاد الوطني.

وفي حين ستظل أشكال الدعم المرتبطة بالتوظيف، وتطوير المهارات، والخدمات الاستشارية متاحة للمؤسسات في جميع القطاعات، **ستحظى المؤسسات العاملة ضمن القطاعات التسعة ذات التركيز بدعم أكثر استهدافًا.**

القطاعات الوطنية ذات الأولوية لعام 2026

1. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
2. النقل والخدمات اللوجستية
3. الأنشطة المالية والتأمين
4. السياحة
5. الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية

القطاعات الأسرع نمواً بحسب التوقعات

6. أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم
7. التعليم
8. الأنشطة في مجال صحة الإنسان والعمل الاجتماعي
9. الصناعة التحويلية

مجالات التركيز على الكوادر العاملة لعام 2026

استنادًا إلى مخرجات نموذج العرض والطلب، سيعمل الصندوق في عام 2026 على التركيز على مجموعات مهن محددة لضمان المواءمة مع احتياجات سوق العمل. وتمثّل هذه المهن أعلى مستويات الطلب في القطاع الخاص، مع الأخذ في الاعتبار قيمة الوظيفة، بما يتيح للبحرينيين الحصول على فرص عمل مجدية ومستدامة.

استخدام البيانات لتحديد الفرص الوظيفية

التركيز على المهن ذات الطلب المؤكد في السوق

توفير فرص واضحة للبحرينيين لضمان حصولهم على وظائف مجدية ومستدامة

العمل مع القطاع الخاص لتزويد البحرينيين بالمهارات المطلوبة للوظائف الأعلى طلبًا

الإطار الإستراتيجي

التوجهات لعام 2026

التطلعات

الرؤية	تمكين المؤسسات لدعم اقتصاد منتج ومستدام، يستند على كفاءات بحرينية ماهرة قادرة على المنافسة
الرسالة	توجيه الجهود نحو المجالات الأعلى تأثيراً على الاقتصاد والبحرينيين، من خلال تقديم دعم نوعي وفعّال يلبي احتياجات المؤسسات والأفراد في مسيرة تطورهم لتحقيق نمو اقتصادي مستدام

معايير النجاح

- تعزيز جاهزية المؤسسات للنمو
- البحرنة في المهن ذات الفجوات الأكبر بين العرض والطلب
- عدد الوظائف المستحدثة في القطاع الخاص
- زيادة إيرادات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحاصلة على الدعم في القطاعات ذات التركيز
- التوظيف والاحتفاظ بالموظفين البحرينيين في القطاع الخاص
- التوظيف أو التطور الوظيفي بعد الاستفادة من دعم التدريب

الأولويات الاستراتيجية

1. تركيز جهود الصندوق على المجالات ذات المردود الأعلى على البحرينيين والاقتصاد، مدعوما بالأدلة والبيانات
2. المساهمة في رسم المسارات المهنية عبر مبادرات تربط المهارات بالفرص المتاحة في سوق العمل
3. اتباع نهج مبتكر لتحفيز نمو وتمويل القطاع الخاص
4. تعزيز فاعلية وكفاءة عمل الصندوق من خلال تطوير الآليات، وتعزيز الحوكمة، وتعزيز الثقافة المؤسسية

محاور البرامج

- إطلاق المشاريع الناشئة
- نمو وتوسّع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- إعادة ابتكار نماذج العمل
- تطوير وتنمية مهارات البحرينيين
- تمكين الكفاءات من الدخول إلى سوق العمل
- حوافز التوظيف والتطور الوظيفي

تمكين نمو المؤسسات عبر مختلف المراحل وتحفيز الطلب على التوظيف

تطوير وتنمية مهارات الكوادر البحرينية في القطاع الخاص وإعدادهم لوظائف المستقبل

الوضع
المالي

ميزانية عام 2026

تُعتمد الميزانية السنوية لصندوق العمل (تمكين) بموافقة مجلس الإدارة، استناداً إلى الخطة التشغيلية والأولويات الإستراتيجية للصندوق لعام 2026. فيما يلي تفاصيل ميزانية والتزامات الصندوق تجاه دعم البرامج وتطوير النظام البيئي.

النسبة المخصصة من الميزانية

%79

برامج الصندوق

الفئات الرئيسة لميزانية الطلبات الجديدة لعام 2026

%39
دعم المؤسسات لتنمية الكوادر البحرينية

%22
دعم المؤسسات للتأسيس والنمو

%39
رفع مهارات وتدريب الكفاءات البحرينية

%12
مساهمة القطاع الخاص في صندوق التعطل

%3
دعم مبادرات تطوير النظام البيئي بسوق العمل والقطاع الخاص

%5
قروض والتزامات مالية واجبة الدفع

برامج الصندوق
المساهمة في صندوق التعطل
تطوير النظام البيئي
قروض والتزامات مالية

تمكين
Tamkeen

@tamkeenbahrain
www.tamkeen.bh